



Distr.
GENERAL

A/34/691/Add.1
11 December 1979
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون
البند ٥١ من جدول الأعمال

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الأراضي المحتلة

تقرير اللجنة السياسية الخاصة (الجزء الثاني)

المقرر : السيد بول كوتن (نيوزيلندا)

أولا - مقدمة

- ١ - أدرج البند المعنون " تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الأراضي المحتلة " في جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة وفقا لقرار الجمعية العامة ١١٣/٣٣ جيم المؤرخ في ١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ .
- ٢ - وقررت الجمعية العامة في جلستها العامة ٤ المعقودة في ٢١ أيلول / سبتمبر ١٩٧٩ ، بناء على توصية مكتبها ، أن تدرج هذا البند في جدول أعمالها وأن تحيله الى اللجنة السياسية الخاصة .
- ٣ - وقامت اللجنة السياسية الخاصة بدراسة هذا البند في جلساتها ٣٣ و ٣٦ و ٤٢ التي ٤٦ ، المعقودة في الفترة من ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر الى ٧ كانون الأول / ديسمبر (أنظر A/SPC/34/SR.33 و 36 و 42 الى 46) .
- ٤ - ونظرت اللجنة في جلستها ٣٣ المعقودة في ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ، في الحالة في الأراضي المحتلة الناجمة عن القرار الذي اتخذته اسرائيل بطرد رئيس بلدية نابلس ، باعتبارها مسألة لها طابع الاستعجال ، واعتمدت مشروع القرار A/SPC/34/L.17 (أنظر A/34/691) . واتخذت الجمعية العامة في جلستها العامة ٧١ المعقودة في ١٦ تشرين الثاني / نوفمبر مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة السياسية الخاصة (القرار ٣٤ / ٢٩) .

٥ - وكان معروضا على اللجنة السياسية الخاصة من أجل نازرها في هذا البند الوثيقتان التاليتان :

(أ) مذكرة من الأمين العام يحيل بواسطتها تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الأراضي المحتلة (A/34/631) ؛
(ب) تقرير الأمين العام المقدم عملا بالقرار ٣٣/١١٣ جيم (A/34/694).

٦ - وفي الجلسة ٣٦ المعقودة في ٢٦ تشرين الثاني /نوفمبر قُدِّم رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الأراضي المحتلة تقرير تلك اللجنة .

ثانيا - نظر اللجنة في مشاريع القرارات

٧ - نظرت اللجنة السياسية الخاصة في سياق مداولاتها ، في ثلاثة مشاريع قرارات ، على النحو المبين فيما أدناه .

ألف - مشروع القرار A/SPG/34/L.19

٨ - في الجلسة ٣٦ المعقودة في ٢٦ تشرين الثاني /نوفمبر عرض ممثل باكستان مشروع قرار (A/SPG/34/L.19) اشتركت في تقديمه باكستان ومدغشقر ثم انضمت اليهما فيما بعد أفغانستان ، واندونيسيا ، وبنغلاديش ، وماليزيا ، ونيجيريا ، والهند .

٩ - وفي ٢٩ تشرين الثاني /نوفمبر قُدِّم الأمين العام ، وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة ، بيانا (A/SPG/34/L.20) بالآثار الادارية والمالية المترتبة على مشروع القرار .

١٠ - وفي الجلسة ٤٦ المعقودة في ٧ كانون الأول /ديسمبر ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/SPG/34/L.19 بواسطة التصويت المسجل ، بأغلبية ٨٧ صوتا مقابل ٣ أصوات وامتناع ٢٥ عضوا عن التصويت (أنظر الفقرة ١٦ ، مشروع القرار ألف) . وكانت نتيجة التصويت كما يلي (١) :

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اشيوييا ، الاردن ، اسبانيا ، أفغانستان ، اكوادور ، البانيا ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ،

(١) ذكر مثلا السلفادور وليسوتو عقب التصويت أنهما لو كانا حاضرين اثناء التصويت لصوتا في صالح مشروع القرار .

أنغولا ، أوغندا ، البحرين ، البرازيل ، بربادوس ، البرتغال ، بلغاريا ،
بنغلاديش ، بوتان ، بوتسوانا ، بورما ، بوروندي ، بولندا ، بيرو ،
تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشيكوسلوفاكيا ، توفو ، تونس ،
جامايكا ، الجزائر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية أوكرانيا
الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية
تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، الجمهورية العربية
السورية ، جيبوتي ، الرأس الأخضر ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، سان تومي
وبرينسيبي ، سرى لانكا ، سنغافورة ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ،
سيراليون ، الصين ، العراق ، عمان ، فابون ، فانا ، فرينادا ، فيانا ،
فينيا ، فينيا - بيساو ، الفلبين ، فولتا العليا ، فييت نام ، قبرص ،
قار ، كويا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، مالي ،
ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، المملكة العربية
السعودية ، منغوليا ، موريتانيا ، موزامبيق ، النيجر ، نيجيريا ، الهند ،
هنغاريا ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوفوسلافيا ، اليونان .

المعارضون : اسرائيل ، فواتيملا ، الولايات المتحدة الامريكية .

المتنعون : استراليا ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، أروغواي ، ايرلندا ،
ايسلندا ، ايطاليا ، بلجيكا ، بنما ، الجمهورية الدومينيكية ، الدانمرك ،
سورينام ، السويد ، فرنسا ، فنزويلا ، فنلندا ، كندا ، لكسمبرغ ، مالوي ،
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النرويج ، النمسا ،
نيوزيلندا ، هندوراس ، هولندا ، اليابان .

باء - مشروع القرار A/SPC/34/L.23

١١ - وفي الجلسة ٣٤ المعقودة في ٦ كانون الأول / ديسمبر عرض ممثل اندونيسيا مشروع قرار
(A/SPC/34/L.23) اشتركت في تقديمه افغانستان ، واندونيسيا ، وباكستان ، وبنغلاديش ، وماليزيا ،
والهند ، ويوفوسلافيا ثم انضمت اليها فيما بعد مالي ، ومدغشقر ، ونيجيريا .

١٢ - وفي الجلسة ٤٦ ، المعقودة في ٧ كانون الأول / ديسمبر ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار
A/SPC/34/L.23 بواسطة التصويت المسجل بأغلبية ١٣ صوتا مقابل صوت واحد وامتناع عضوين
عن التصويت (أنظر الفقرة ١٦ ، مشروع القرار باء) . وكانت نتيجة التصويت كما يلي (٢) :

(٢) ذكر ممثلا السلفادور وليستوتو عقب التصويت انهما لو كانا حاضرين أثناء التصويت ،
لصوتا في صالح مشروع القرار .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اشيوييا ، الارجنتين ، الاردن ، اسبانيا ، استراليا ، افغانستان ، اكوادور ، اليابان ، المانيا (جمهورية-الاتحادية) ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، انغولا ، اوروغواي ، اوفندا ، ايرلندا ، ايسلندا ، ايطاليا ، البحرين ، البرازيل ، بربادوس ، البرتغال ، بلجيكا ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بنما ، بوتان ، بوتسوانا ، بورما ، بوروندي ، بولندا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جيبوتي ، الدانمرك ، الرأس الأخضر ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، سان تومي وبرينسيبي ، سرى لانكا ، سنغافورة ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ، سورينام ، السويد ، سيراليون ، شيلي ، الصين ، العراق ، عمان ، فابون ، فانا ، فرينادا ، فيانا ، فينيا - بيساو ، فرنسا ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فولتا ، العليا ، فييت نام ، قبرص ، قطر ، كندا ، كوبا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، لكسمبرغ ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، ملديف ، المملكة العربية السعودية ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، منغوليا ، موريتانيا ، موزامبيق ، النرويج ، النمسا ، النيجر ، نيجيريا ، نيوزيلندا ، الهند ، هندوراس ، هنغاريا ، هولندا ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليابان ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يونسلافيا ، اليونان .

المعارضون : اسرائيل .

الممتنعون : الجمهورية الدومينيكية ، ملاوي .

جيم - مشروع القرار A/SPC/34/L.24

١٣ - في الجلسة ٤٤ ، المعقودة في ٦ كانون الأول / ديسمبر ، عرض ممثل بنغلاديش مشروع قرار (A/SPC/34/L.24) اشتركت في تقديمه افغانستان ، وباكستان ، وفينيا - بيساو ، ومدغشقر ، والهند ثم انضمت اليها فيما بعد اندونيسيا ، وبنغلاديش ، وتركيا ، ومالي .

١٤ - وفي الجلسة ٤٦ ، المعقودة في ٧ كانون الأول / ديسمبر ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/SPC/34/L.24 بواسطة التصويت المسجل بأغلبية ١٣ صوتا مقابل صوت واحد ، وامتناع ٣ أعضاء عن التصويت (انظر الفقرة ١٦ ، مشروع القرار جيم) . وكانت نتيجة التصويت كما يلي (٣) :

(٣) ذكر مثلا السلفادور وليسوتو عقب التصويت انهما لو كانا حاضرين أثناء التصويت لصوتا في صالح مشروع القرار .

.. / ..

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الأرجنتين ، الاردن ، اسبانيا ، استراليا ، افغانستان ، اكوادور ، البانيا ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، انغولا ، اوروغواي ، أوفندا ، ايرلندا ، ايسلندا ، ايطاليا ، البحرين ، البرازيل ، بربادوس ، البرتغال ، بلجيكا ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بنما ، بوتان ، بوتسوانا ، بورما ، بوروندي ، بولندا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشيكوسلوفاكيا ، توفو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جيبوتي ، الدانمرك ، الرأس الأخضر ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، سان تومي وبرينسيبي ، سرى لانكا ، سنغافورة ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ، سورينام ، السويد ، سيراليون ، شيلي ، الصين ، العراق ، عمان ، قابون ، فانا ، فرينادا ، غيانا ، غينيا - بيساو ، فرنسا ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فولتا ، العليا ، فييت نام ، قبرص ، قطر ، كندا ، كوبا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، لكسمبرغ ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، ملديف ، المملكة العربية السعودية ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، منغوليا ، موريتانيا ، موزامبيق ، النرويج ، النمسا ، النيجر ، نيجيريا ، نيوزيلندا ، الهند ، هندوراس ، هنغاريا ، هولندا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، اليونان .

المعارضون : اسرائيل .

الممتنعون : الجمهورية الدومينيكية ، غواتيمالا ، ملاوي .

١٥ - وقبل التصويت أدلى ممثل الولايات المتحدة الأمريكية ببيان تعليلا للتصويت . وعقب التصويت أدلى ممثلو استراليا ، والنمسا ، وايرلندا (نيابة عن أعضاء المجتمع الأوروبي التسعة) ، وفنلندا ، واليونان ، والسويد ، وغواتيمالا ، والنرويج ، ببيانات تعليلا للتصويت .

ثالثا - توصيات اللجنة السياسية الخاصة

١٦ - توصي اللجنة السياسية الخاصة الجمعية العامة باعتماد مشاريع القرارات التالية :

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في
الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق
الانسان لسكان الأراضي المحتلة

الف

ان الجمعية العامة ،

ان تسترشد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وكذلك بمبادئ وأحكام الاعلان العالمي لحقوق الانسان ،

وان تضح في اعتبارها أحكام اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ، المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ (٤) ، وكذلك أحكام الاتفاقيات والأنظمة الأخرى ذات الصلة ،

وان تشير الى جميع قراراتها حول هذا الموضوع ، ولاسيما قراراتها ٩١/٣٢ بـ١١ وجيم المؤرخين في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ، وقرارها ١١٣/٣٣ جيم المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، وكذلك الى القرارات التي اتخذها مجلس الأمن ، ولجنة حقوق الانسان وفيرهما من أجهزة الأمم المتحدة المعنية ، والوكالات المتخصصة ،

وقد نارت في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الأراضي المحتلة (٥) الذي يتضمن ، في جملة أمور ، بيانات علنية أدلى بها زعماء حكومة اسرائيل ،

١ - تثني على اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الأراضي المحتلة لما بذلته من جهود في أداء المهام التي أوكلتها اليها الجمعية العامة ولما توخته من دقة وتجرد ؛

٢ - تشجيب استمرار اسرائيل في رفض السماح للجنة الخاصة بدخول الأراضي المحتلة ؛

٣ - تألب مرة أخرى الى اسرائيل أن تسمح للجنة الخاصة بدخول الأراضي المحتلة ؛

٤ - تشجيب استمرار اسرائيل وتماديها في انتهاك اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ وفيرها من الصكوك الدولية السارية في هذا الصدد ؛ وتدين بوجه خاص الانتهاكات التي تعتمدها الاتفاقية المذكورة " حالات خرق خطير " لأحكامها ؛

(٤) الأمم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ٧٥ ، رقم ٩٧٣ ، الصفحة ٢٨٧.

(٥) A/34/631.

- ٥ - تدين السياسات والممارسات الاسرائيلية التالية :
- (أ) ضم أجزاء من الأراضي المحتلة ؛
- (ب) إقامة مستوطنات اسرائيلية جديدة وتوسيع المستوطنات القائمة على الأراضي العربية الخاصة والعامة ، ونقل سكان قرية اليبا ؛
- (ج) اجلاء وترحيل واردة وتشريد ونقل سكان الأراضي المحتلة العرب ، وانكار حقهم في العودة ؛
- (د) مصادرة الممتلكات العربية الخاصة والعامة في الأراضي المحتلة ونزع ملكيتها وجميع الصفقات الأخرى الرامية الى الاستحواذ على الأراضي والمعقودة بين السلطات أو المؤسسات الاسرائيلية أو الرعايا الاسرائيليين من جانب ، وسكان أو مؤسسات الأراضي المحتلة من جانب آخر ؛
- (هـ) تدوير المنازل العربية وهدمها ؛
- (و) الاعتقالات الجماعية للسكان العرب واخضاعهم للحجز الإداري واساءة معاملتهم ؛
- (ز) اساءة معاملة الأشخاص المعتقلين وتعذيبهم ؛
- (ح) نهب الممتلكات الأثرية والثقافية ؛
- (ط) التعرض للحريات والممارسات الدينية وكذلك للحقوق والأعراف المتصلة بالأسرة ؛
- (ي) الاستغلال غير المشروع للثروات الطبيعية للأراضي المحتلة ولمواردها وسكانها ؛
- ٦ - تؤكد من جديد أن جميع التدابير التي اتخذتها اسرائيل لتغيير الدابع المادي للأراضي المحتلة أو لأي جزء منها ، بما في ذلك القدس ، أو لتكوينها الديموقرافي أو هيكل مؤسساتها أو مركزها ، هي تدابير باطلة ولاغية ، وأن سياسة اسرائيل المتمثلة في توطيئ عناصر من سكانها ومهاجرين جدد في الأراضي المحتلة تشكل انتهاكا صارخا لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ولقرارات الأمم المتحدة في هذا الشأن ؛
- ٧ - تطالب بأن تكف اسرائيل فورا عن السياسات والممارسات المشار اليها في الفقرتين ٥ و ٦ من هذا القرار ؛
- ٨ - تكرر نداءها الى جميع الدول ، وخاصة الدول الأطراف في اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ، وفقا للمادة ١ من تلك الاتفاقية ، والى المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة ، بعدم الاعتراف بأي تغييرات تجريها اسرائيل في الأراضي المحتلة وتجنب القيام بأي أعمال ، بما فيها الأعمال الداخلة في ميدان تقديم المعونة ، يمكن أن تستخدم فيها اسرائيل في مواصلة انتهاج سياسات الضم والاستيطان أو أي من السياسات والممارسات الأخرى المشار اليها في هذا القرار ؛

٩ - ترجو من اللجنة الخاصة أن تواصل ، الى حين انهاء الاحتلال الاسرائيلي في وقت مبكر ، التحقيق في السياسات والممارسات الاسرائيلية في الأراضي العربية التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، وأن تتشاور ، حسب الاقتضاء ، مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر بغية ضمان حماية رفاه سكان الأراضي المحتلة وما لهم من حقوق الانسان ، وأن تقدم تقريرا الى الأمين العام في أقرب وقت ممكن ، وكلما دعت الضرورة بعد ذلك ؛

١٠ - ترجو من اللجنة الخاصة أن تواصل التحقيق في معاملة المدنيين المحتجزين في الأراضي العربية التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ؛

١١ - ترجو من الأمين العام :

(أ) أن يقدم جميع التسهيلات اللازمة للجنة الخاصة ، بما في ذلك التسهيلات اللازمة لزياراتها للأراضي المحتلة بغرض التحقيق في السياسات والممارسات الاسرائيلية المشار اليها في هذا القرار ؛

(ب) أن يواصل اتاحة ما يلزم من موظفين اضافيين لمساعدة اللجنة الخاصة في اداء مهامها ؛

(ج) أن يكفل توزيع تقارير اللجنة الخاصة ، والمعلومات المتعلقة بأنشطتها والنتائج التي تخلص اليها على أوسع نطاق ممكن وبكل السبل المتاحة ، وذلك عن طريق ادارة شؤون الاعلام بالأمانة العامة ، والقيام ، عند الاقتضاء ، باعادة طبع تقارير اللجنة الخاصة التي لم تعد متوفرة ؛

(د) أن يقدم تقريرا الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين عن المهام الموكلة اليه في هذه الفقرة ؛

١٢ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والثلاثين البنود المعنون " تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الأراضي المحتلة " .

بـ

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قراراتها ٣٠٩٢ ألف (د - ٢٨) المؤرخ في ٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣ ، و ٣٢٤٠ باء (د - ٢٩) المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ ، و ٣٥٢٥ باء (د - ٣٠) المؤرخ في ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٥ ، و ١٠٦ / ٣١ باء المؤرخ في ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦ ، و ٩١ / ٣٢ ألف المؤرخ في ١٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ ، و ١١٣ / ٣٣ ألف المؤرخ في ١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ ،

- وان ترى أن تعزيز احترام الالتزامات الناشئة عن ميثاق الأمم المتحدة وغيره من صكوك القانون الدولي وقواعده يدخل في عداد مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها الأساسية ،
- وان تضع في اعتبارها أحكام اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ، والمؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ (٦) ،
- وان تلاحظ أن اسرائيل والدول العربية التي تحتل اسراييل أراضيها منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧ هي أطراف في تلك الاتفاقية ،
- وان تأخذ بعين الاعتبار أن على الدول الأطراف في تلك الاتفاقية ، وفقا للمادة ١ منها ، التزاما ليس فقط باحترام الاتفاقية بل أيضا بضمان جعلها موضع احترام في جميع الظروف ،
- ١ - تؤكد من جديد ان اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ، المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ ، تنطبق على جميع الأراضي العربية التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ؛
- ٢ - تشجب بشدة عدم اعتراف اسرائيل بسريان تلك الاتفاقية على الأراضي التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧ ؛
- ٣ - تطلب مرة أخرى الى اسرائيل الاعتراف بتلك الاتفاقية والامثال لأحكامها في الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ؛
- ٤ - تحث مرة أخرى جميع الدول الأطراف في تلك الاتفاقية على أن تبذل قصارى جهدها لضمان احترام أحكام الاتفاقية والتقييد بها في الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس .

جيم

ان الجمعية العامة ،

- ان تشير الى قراراتها ٣٢/٥ المؤرخ في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧ و ٣٣/١١٣ باء المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ،
- وان تعرب عن بالغ قلقها وانزعاجها ازاء الحالة الخطيرة القائمة حاليا في الأراضي العربية المحتلة نتيجة لاستمرار الاحتلال الاسرائيلي ولما اتخذته حكومة اسرائيل ، بوصفها دولة الاحتلال ، من تدابير واجراءات تستهدف تغيير المركز القانوني والطابع الجغرافي والتركيب الديموغرافي لتلك الأراضي ،

(٦) الأمم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ٧٥ ، رقم ٩٧٣ ، الصفحة ٢٨٧ .

- وان ترى ان اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ، المؤرخة في ١٢ آب / أغسطس ١٩٤٩ (٧) ، تنطبق على جميع الأراضي العربية المحتلة منذ ٥ حزيران / يونيه ١٩٦٧ ،
- ١ - تقرر أن جميع ما اتخذته اسرائيل من تدابير واجراءات من هذا القبيل في الأراضي الفلسطينية وفيها من الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ليست لها أي صفة قانونية وتشكل عائقا خطيرا في وجه الجهود الرامية الى تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ؛
- ٢ - تشجّب بقوة تمادى اسرائيل في تنفيذ هذه التدابير ، وخاصة اقامة المستوطنات في الاراضي الفلسطينية وفيها من الأراضي العربية المحتلة ؛
- ٣ - تطلب من جديد الى اسرائيل أن تتقيد بدقة بالتزاماتها الدولية بموجب مبادئ القانون الدولي وأحكام اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ، المؤرخة في ١٢ آب / أغسطس ١٩٤٩ ؛
- ٤ - تطلب مرة أخرى الى حكومة اسرائيل ، بوصفها دولة الاحتلال ، أن تكف فورا عن اتخاذ أي اجراء من شأنه أن يفضي الى تغيير المركز القانوني أو الابع الجغرافي أو التركيبي الديموغرافي للأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس ؛
- ٥ - تحت جميع الدول الأطراف في اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب على احترام تلك الاتفاقية ، وبذل كافة الجهود لضمان احترام أحكامها والتقيد بها في جميع الأراضي العربية التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس .